محافظة «الأحمدي» احتفلت بمرور 3 سنوات على إطلاق مشروع «محافظتي أجمل»

6

مجلس الأمة ينظر في جلسة خاصة اليوم طلبي طرح الثقة بوزيري النفط والشؤون

الغانم: «التحقيق» لن تسقط طلب طرح الثقة بالوزير الرشيدي

◆ الشاهين: طرح الثقة أو تجديدها بوزيرة الشؤون تحكمه المصلحة العامة

جانب من جلسة استجواب الوزير بخيت الرشيدي

..وجانب من استجواب الوزيرة هند الصبيح

يعقد مجلس الأمة الكويتي اليوم الخميس جلسة خاصة للنظر في طلبي طرح الثقة بوزير النفط وزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح والتصويت عليهما.

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أعلن في جلسة المجلس العادية الأسبوع الماضي تقدم 10 نواب بطلب لطرح الثقة في وزير (النفط) وتقدم 10 آخرين بطلب لطرح الثقة في وزيرة (الشؤون) وذلك إثر مناقشة الاستجوابين المقدمين لهما بصفتيهما في تلك الجلسة.

وجاء في المواد (101) من الدستور الكويتي و(143) و(144) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة أنه «إذا قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء اعتبر معتزلا للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ويقدم استقالته فورا».

وبشأن طلب طرح الثقة أوضحت المادة أنه «لا يجوز طرح موضوع الثقة بالوزير إلا بناء على رغبته أو طلب موقع من عشرة أعضاء إثر مناقشة استجواب موجه إليه» وبالنسبة لموعد النظر في الطلب ذكرت أنه «لا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل سبعة أيام من تقديمه».

وعن تحقق سحب الثقة أشارت إلى أنه «يكون بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس فيما عدا الوزراء ولا يشترك الوزراء في التصويت على الثقة».

ووفقا للمادة (145) من لائحة المجلس فإنه «قبل التصويت على موضوع الثقة يأذن الرئيس بالكلام في هذا الموضوع لاثنين من مقدمي الاقتراح بعدم الثقة أو من غيرهم على أن تكون الأولوية لمقدمي الاقتراح بترتيب طلبهم وكذلك اثنين من معارضي الطلب ما لم ير المجلس الإذن بالكلام لأكثر من هؤلاء الأعضاء الأربعة».

وتضمن طلب طرح الثقة في الوزير الرشيدي أسماء النواب الحميدي السبيعي والدكتور عبدالكريم الكندري وفيصل الكندري وصلاح خورشيد وحمدان العازمي والدكتور عادل الدمخي وعمر الطبطبائي وعبدالوهاب البابطين وصفاء الهاشم والدكتور خليل أبل.

أما طلب طرح الثقة في الوزيرة الصبيح فضم أسماء النواب شعيب الموزيري ومبارك الحجرف والدكتور عبدالكريم الكندري وعلي الدقباسي وفراج العربيد والحميدي السبيعي وخليل الصالح وسعد الخنفور وحمدان العازمي وصالح عاشور.

وقد أدرج على جدول أعمال الجلسة الخاصة طلب مقدم من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة تحقيق فيما ورد بمحاور استجواب وزير النفط وزير الكهرباء والماء.

وكان رئيس مجلس الأمة توقع عقب رفع الجلسة التكميلية ألا تكون هناك استقالة للوزيرين المذكورين مؤكدا أنهما «من الكفاءات».

وتوقع الغانم حينها أيضا أن تنتهي جلسة طرح الثقة بتجديد الثقة بهما و»هذا ما أتوقعه بناء على إفادة الكثير من النواب».

وقال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، أمس، إن جلسة اليوم سيتم فيها التصويت على طلبي طرح الثقه بوزيري النفط والشؤون، بالإضافة إلى طلب تشكيل لجنة التحقيق، مضيفا أن الحديث عن أن تشكيل لجنة التحقيق تسقط طلب الثقه بوزير النفط غير صحيح.

من جهته قال النائب أسامة الشاهين إن محاسبة الوزراء وطرح الثقة بهم تحكمها المصلحة العامة، وإنه من هذا المنطلق أيد طرح الثقة بوزيرة الشؤون في استجواب سابق لتعلقه بسياستها تجاه ربات البيوت والمعاقين لإيصال رسالة بوجود حماية ورعاية وعناية بهذه الفئات.

وأوضح الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة «إننا الآن أمام استجواب مغاير ويختلف عن استجواب الأمس تماماً وفيه تضارب مصالح واضحة وصارخة» مؤكدا أن مجلس الأمة ليس المكان المناسب لأي نائب لديه نزاع بغير صفته النيابية.

وأضاف أنه «من لديه نزاع مع السلطة التنفيذية عليه أن يحتكم للطرق الإدارية الطبيعية وبعدها تكون السلطة القضائية هي الحكم والفيصل بدلًا من أن يقحم السلطة التشريعية ويستغل منصبه النيابي وأدواته في هذا النزاع الذي مكانه ليس في مجلس الأمة». وأكد الشاهين أن للدولة والمجتمع الحق في الرقابة وتنظيم جمعيات النفع العام والخيرية بلا تمييز مشيرا إلى أن هناك الكثير من جمعيات النفع العام تربطنا بها علاقات فكرية واجتماعية ولم نتكلم عنها وذلك حتى يتم تطبيق القانون على الجميع».

وأضاف «لا يصح مراقبة بعض التبرعات والصدقات ولا تراقب الجزء الآخر لتصبح الخدمات المقدمة مصانة ومحددة ويحكمها القانون» مشددا على أن «التنظيم والتدقيق ليس طائفية إنما خدمة تقدمها الدولة لمواطنيها بغض النظر عن ديانتهم».

وقال الشاهين «حسنًا فعلت الوزيرة وحسناً فعلت الوزارة وسأظل مع الوطن والمواطنين وسيادة القانون، مؤكداً أن العمل الخيري مفصول بالكامل عن العمل السياسي، وأن تقديم القروض يعتبر أمراً خطيراً.

الدوسري يسأل وزير الصحة عن أسباب منع طبيب من كتابة التقارير الطبية

وجه النائب ناصر الدوسري سؤالًا إلى وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الحمود جاء في نصه:

وردت إلينا عدة شكاوى من عدد من المواطنين بخصوص الدكتور هشام الخياط لعدم وجود مكتب خاص للدكتور لاستقبال المرضى خصوصًا بعد إجراء العمليات الجراحية ما سبب لهم معاناة صحية كبيرة.

وكذلك عدم كتابة التقارير الطبية ومنح الإجازات المرضية، وبعد استفسار المواطنين المرضى أوضح لهم الدكتور هشام الخياط أنه لا يوجد مكتب له وأنه ممنوع من كتابة التقارير الطبية ومنح الإجازات المرضية.

لذا يرجى إفادتنا عن:

ما الجهة التي حرمت الدكتور هشام من مكتب خاص به مع ذكر أسباب الحرمان؟

2 – يرجى تزويدي بالشهادات العلمية والسيرة الذاتية للدكتور هشام الخياط وتاريخ تعيينه بوزارة الصحة؟

–3 كم عدد العمليات الأسبوعية التي يجريها الدكتور هشام الخياط بمستشفى ابن سيناء؟

–4 هل هناك قضايا أخطاء طبية ضد الدكتور هشام الخياط ؟

هل هناك قضايا طلب تعويض ضد الدكتور هشام الخياط ؟

وإذا كان الجواب نعم؟ يرجي تزويدي بصورة ضوئية عن عدد الأخطاء الطبية ونسخة عن الأحكام الصادرة.

هايف يسأل وزير الخارجية عن عدد الدبلوماسيين الفلبينيين في الكويت

وجه النائب محمد هايف سؤالًا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد، قال في مقدمته:

تداولت وسائل الإعلام المحلية تصريحات للسفارة الفلبينية تمس سيادة الكويت ومنها تكوين فرق أمنية تساهم في أخذ العاملات الفلبينيات من منازل الكويتيين ومساعدتهن على الهروب من كفلائهن رغم وجود عقود عمل موثقة وملزمة للجانبين فضلاً عن إنشاء مكان لإيواء تلك الخادمات وحيث إن سيادة الكويت خط أحمر لا يجوز المساس به ولن نقبل التعرض لها.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1– ما صحة ما جاء في وسائل الإعلام في هذا الشأن؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فهل تنوي الحكومة اتخاذ أي إجراءات لحماية أمن ومصلحة الكويت؟ وما هي هذه الإجراءات؟

2– كم عدد الدبلوماسيين الفلبينيين العاملين في سفارة الفلبين بالبلاد؟

3– كم عدد الموظفين من غير الدبلوماسيين العاملين في سفارة الفلبين؟

4– كم عدد السيارات المخصصة للسفارة الفلبينية في الكويت والتي تحمل لوحات (هيئة دبلوماسية)؟

5– كم عدد المقار الدبلوماسية التابعة للسفارة الفلبينية؟

6– كم عدد حالات التغيّب المسجلة ضد الجالية الفلبينية خلال السنوات الثلاث الماضية؟

7– كم عدد أفراد الجالية الفلبينية الموجودة في البلاد والتي تحمل إقامات رسمية حتى تاريخ ورود السؤال ؟ مع بيان عدد الإناث والذكور كل على حدة؟

«الميزانيات» تطالب بتفعيل جهاز «متابعة الأداء الحكومي» بصورة أكبر وتوسيع صلاحياته

أكدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها أمس ضرورة تفعيل جهاز متابعة الأداء الحكومي بصورة أكبر وتوسيع صلاحياته، وأبدت اللجنة استعدادها لتبني أي متطلبات تشريعية لتفعيله بالصورة الصحيحة، خاصة أن دوره يقتصر على رفع التوصيات وكثير من الجهات الحكومية لا تلتزم بها.

وقال رئيس اللجنة عدنان عبد الصمد إن اللجنة اجتمعت لمناقشة تقرير ديوان المحاسبة حول أهم المؤشرات المالية والظواهر الرقابية والمستجدات للسنة المالية 2017/2016 وبحضور الأجهزة الرقابية كافة بما فيها جهاز متابعة الأداء الحكومي.

وأضاف أن تقرير ديوان المحاسبة كشف عن ضعف كفاءة الأجهزة المالية في الجهات الحكومية واستمرار أوجه القصور والضعف في نظم الرقابة الداخلية وغياب المتابعة اللازمة في العديد من الوزارات والإدارات الحكومية ما أثر بالسلب ورصد بعض الظواهر على مستوى كل من الوزارات والجهات المستقلة والملحقة.

وأشار إلى أن اللجنة ناقشت ضعف القدرة الاستيعابية لدى بعض الجهات لحكومية في تطبيق نظام إدارة مالية الحوكمة (أوراكل) ما أدى إلى بعض المآخذ والتي أعاقت ديوان المحاسبة في فحصه الحسابات الختامية ما يتطلب المزيد من التنسيق ما بين وزارة المالية وديوان المحاسبة في هذا الشأن.

وأفاد أن أبرز ما نوقش من تلك المؤشرات والظواهر، تضخم أرصدة مبالغ تحت التحصيل والديون المستحقة لتبلغ نحو مليارى دينار، نتيجة تراخي بعض الجهات في تحصيل تلك المبالغ، وشددت اللجنة على ضرورة قيام الجهات المعنية باتخاذ الإجراءات كافة ووضع الضوابط اللازمة لتحصيل تلك المبالغ.

ومن جانب آخر تبين للجنة ضعف إجراءات الرقابة على تنفيذ الشروط التعاقدية وحرمان الخزانة العامة من قيمة غرامات واجبة التحصيل لتراخي بعض الجهات الحكومية في فرضها بلغ ما أمكن حصره نحو 52 مليون دينار.

كما أن ديوان المحاسبة رصد صرف مبالغ دون وجه حق للموظفين بلغت نحو 44 مليون دينار في الجهات الحكومية و42 ألف دينار في الشركات الخاضعة لرقابة الديوان بالمخالفة للقوانين والنظم.

وبين عبد الصمد أن اللجنة ناقشت استمرار التأخر في تنفيذ العديد من المشاريع الإنشائية لدى بعض الجهات وقد ترتب عليه عدم الاستفادة من الاعتمادات المرصودة لهذا الشأن مع العلم بأن الكثير من تلك الجهات كانت تتحجج بتأخر المجلس في إقرار الميزانية في حين في حين أن اللجنة قد وافقت على إقرار باب المشاريع منفصلًا وفقًا للمادة 141 من الدستور، وكان ذلك في أبريل بداية السنة المالية 2018/2017 وبانتظار موافقة مجلس الأمة عليه، ليساهم ذلك في سرعة إنجاز المشاريع الرأسمالية والإنشائية.

وقال إن الديوان تطرق في تقريره إلى استمرار أوجه القصور والخلل بالهياكل التنظيمية في وجود وحدات تنظيمية غير مفعلة أو غير معتمدة واستحداث مسميات وظيفية غير واردة بالهيكل.

وذكر أن ذلك يترتب عليه صرف مبالغ دون وجه حق وكذلك بالنسبة لنظم الرقابة الداخلية وعدم تفعيل وحسم التبعية الإدارية لمكاتب التفتيش والتدقيق الداخلي والتي يفترض أن تكون تحت الإشراف المباشر لأعلى سلطة إشرافية متمثلة بالوزير المختص ليكون على دراية بالآخذ والقصور في تلك الجهات.

كما أشار الديوان إلى استمرار التعديات على أملاك الدولة فقد تبين قيام بعض المستثمرين والمستأجرين بالعديد من التجاوزات والتأجير من الباطن والتنازل للغير وتغيير النشاط دون أخذ الموافقات اللازمة أو دون إبرام عقود بالإضافة إلى قيام بلدية الكويت باتخاذ إجراءات لإزالة مثل تلك التعديات وتحصيل الرسوم المستحقة عليها.

عدنان عبد الصمد متحدثاً

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات أمس